جَولَةٌ مَعرِفيَّةٌ لِمَبَاني الاِعتِدَالِ فِي الحَاكِمِيَّةِ الإِسلَامِيَّةِ مِنْ وِجهَةِ نظَرِ القُرآنِ والحَدِيثِ[1]

- أ. م. د. محمد شبديني باشاكي[3]
- أ. م. د. مهدي رستم نجادكله[2]
- أ. علي كريمي خوشحال[4]
- ترجمة: الشيخ محمود عمار[5]

ملخّص

إنَّ للمنظومة الحياتية الإسلامية اهتمامًا خاصًّا بمقولة الاعتدال والعدالة البشرية، تأتي العدالة في الثقافة الإسلاميَّة الغنيةِ بمعنى وَضع كل شيء في مكانه، حيثُ يتم تحديد المكان هذا على أساس القابليات والاستحقاقات. ومن خلال الالتفات إلى كَونِ الدين الإسلامي المُبين ينشأ من منبع إلهي دائم، فهو في مجال العمل ليس منحصرًا بقانونَ عملي وأوامر من أجَل كيفية تطبيق الاعتدال، بلَ لديه توجه نحو تبيين المباني والأسس الفكرية والنظرية للاعتدال أيضًا وهو يتصدى لذلك؛ فهو يتصدى لموارد نظير الاعتدال في نظام الوجود، حكيمية خالق الوجود وعدالته، واعتدالية قوانين الدَّين التشريعية. ومن جملة الأمور التي وقعت مورد اهتمام جِدي في الإسلام مسألة الحكومة والحكَّام المسلمين، وتشكيل الحكومة في الإسلام من أجل تطبيق العدالة في المجتمع، فإحراز مسألة الاعتدال إحدى أهم الشروط للحاكم الإسلامي في الإسلام.

الكلمات المفتاحية: القرآن، الاعتدال، الحاكمية، علم الوجود، نظرية المعرفة، علم الإنسان، علم الاجتماع.

1 - مقالة مترجمة عن: «واكاوي شناختشناسانه مبانى اعتدال در حاكميت اسلامى از ديدگاه قرآن و حديث»، پژوهشهاي انديشه قرآني [معهد الفكر القرآني]، سال اول [السنة الأولى]، شماره اول [العدد الأول]، بهار و تابستان [ربيع وصيف] ١٣٩٤ هـ.ش.

2 - أستاذ مساعد في معهد الإمام الصادق (عليه السلام) لأبحاث العلوم الإسلامية.

3 - أستاذ مساعد في جامعة المصطفى العالمية.

4 - ماجستير في الفقه في معهد الإمام الصادق (عليه السلام) لبحوث العلوم الإسلامية. (الكاتب المسؤول).

5 - مُجاز في اللغة العربية، مُجاز في اللغة الفارسية، طالبٌ في مرحلة بحث الخارج في الحوزة، أستاذٌ في الحوزة العلمية.

مقدِّمة

الإسـلام دين الاعتدال. وهو يطلب من عموم المسـلمين أن يأخذوا بعين الاعتبار هذا الأمر في سلوكهم الاجتماعي والسياسي. وهذا الأمر المهم ليس ضروريًّا للجميع في المجال الفردي فقط، بل يكتسب أهميةً أكبر عندما يقع في المجال الاجتماعي، وتتضاعف ضرورته مع دخوله في مجال السياسة، لأنَّ الحكامَ والولاةَ يحتاجون إلى هذه الفضيلة الأخلاقية والاجتماعية أضعاف ما يحتاجه غيرهم، كي يراعوا هذه الفضيلة في العلاقة مع أرباب المجتمع.

وأمَّا في ما يتعلق بأصل هذا الأمر وبأية آلية يمكن تفعيله فالكلام حوله كثير، والنظريات والأطر التي وضعتها المدراس الفكرية عن الاعتدال فمختلفة، وهذا الاختلاف ناشـئٌ عن نوع نظرتهم إلى المباني النظرية لتلك المدرسة.

لقد دعا الإسـلام النَّاس إلى هذه الفضيلة وقد جعل للسلوك الاعتدالي والوسطي قيمةً عاليةً. ومن هنا فإنَّ الله -سـبحانه- قـد أمر النبي وأوصياءَه أن يتَّبعوا دائمًـا هذا المنهج وهذا الأمر في السلوك الفردي والسياسي والاجتماعي.

قال رسـول الله، صلى الله عليه وآله وسلم: «بالعدل قامت السماوات والأرض»[1]. ومعنى ذلـك وضع كل شيء في مكانه المخصص، ولو حـدث أي اعوجاج صغير عن الاعتدال الذي يجب أن يقوموا به فإنَّه سيكون سببًا للانحراف وعدم النظام في العالم.

ومن الأمور التي أبدى لها الإسلام مورد اهتمام جدي، مسألة الحاكمية وتشكيل الحكومة في الإسـلام من أجل تطبيق العدالة في المجتمع. هذا الأمر يسـتلزم من الحكام المسلمين أيضًا أن يكونوا هم يتمتعون بالعدالة والاعتدال، بل إحدى أهم شروط الحاكم الإسلامي في الإسلام هي

١ - ابن أبي الجمهور: عوالي اللآلئ العزيزية في الأحادي الدينية، ج٤، ص١٠٣، ح١٥١. <https://noo.rs/DIxCT>

إحراز هذا الشرط المهم، أعني العدالة والاعتدال.

فبحسب المنظومة الإسلامية، لو لم يكن المتولي يتمتع بهذا المؤشر فإنه سوف يخسر الصلاحية المطلوبة من أجل تصدّيه لهذه المسؤولية، وبالتالي لن تكون لديه صلاحية الولاية على المسلمين.

وفضلاً عن ما ذكرنا، فإنَّه يجب على الحاكم الإسلامي أن يتمتع بفكرة الاعتدال والوسطية في العلاقة مع الآخرين تمامًا كما يريد الإسلام كي لا يقع في التعاطي مع الناس بالإفراط والتفريط فتضيع عند ذلك حقوق المواطنين في المجتمع الإسلامي.

إنَّ أصولَ هذا السلوك مأخوذة بنحو يقيني من طريقة نظرة الإسلام إلى الوجود ومسألة الحاكمية على المجتمع، والتي استُخرجت بشكلٍ اعتيادي من مصادرها ثم تُطرح اليوم على شكل مبانٍ في كل مذهب فكري. لاشك أنَّ معرفة مباني الاعتدال في الحاكمية من منظور الإسلام هي أمرٌ ضروري مع الالتفات إلى حداثوية هذا المبحث.

ومن هنا كان السؤال المهم هو التالي: "ما هي المباني المعرفية للاعتدال في الحاكمية من منظور القرآن والحديث؟"

وإنَّ أول ضرورة من أجل تبيين النظرة القرآنية والحديثية في هذا الموضوع تتجلى في دراسة المصطلحات المبنائية للاعتدال والحاكمية من المنظور المفهومي.

أَوَّلًا: مَعرِفَةٌ مَفهُومِيَّةٌ

١ - مَفهُومُ «المبَانِي»

المباني في اللغة تأتي بمعنى البنيان وأساس كل شيء وجمعها "مَبانٍ»[1]، والمباني هي تلك الواقعيات الخارجية الموجودة في الطبيعة والإنسان، والتي تكون إمَّا بديهيَّة وإمَّا مُثبتة في علوم أخرى إن لم تكن بديهية، نظير الواقعيات الموجودة في علوم النفس والاجتماع والإنسان وحتى الفيزيائية والحياتية.

كل علم من العلوم البشرية تُبتَنَي فرضياته إمَّا بالبداهة وإمَّا أُثبتت في علومٍ أخرى، وتُسمَّى

١ - علي أكبر دهخدا: قاموس دهخدا، ج١٢، ١٧٧٥٨.

هذه الفرضيات بالمباني لأنها تعتبر أصول الأسس الأخرى[1]. هذه المباني المفاهيمية مأخوذة من المصادر الأصلية لكل علم ومن دون وجود تلك المفاهيم فإنَّ العلم هذا لن يكون علمًا كاملاً. إنَّ المباني هي أساس العلوم وإنَّ الأصول والأهداف لتُعرف على أساس المباني.

٢ - مَفهُومُ «الاعتدَال»

الاعتدال مصدرُ بابَ افتعال من الجذر "ع د ل" وبمعنى الحدّ الوسط ورعاية التناسب في الأمور كمًّا وكيفًا[2].

وعلى الرغم من كون مصطلح الاعتدال لم يرِد بنفسه في القرآن الكريم، فإنَّ كلمات أخرى وردت فيه ولها دلالة على هذا المفهوم، نظير مصطلحات: "قَوَام" [الفرقان: ٦٧]، "وَسَط" [البقرة: ١٤٣]، و"اقْصِد" [لقمان: ١٩]. وقد أشير في القرآن الكريم إلى رعاية الاعتدال في خَلْق الإنسان بطوْرٍ خاص أيضًا "فعدلك" [الانفطار: ٧]، و[الشمس: ٧].

إنَّ المرادَ من الاعتدال في هذه المقالة، هو المعنى الالتزامي للعدالة والذي هو لزوم الوسطية والاستقامة عليها في جميع الأمور لاسيَّما في الحاكمية. إنَّ اتخاذ هذا الإجراء من طرف الحاكم في العلاقة مع الناس بل مع المخالفين أيضًا يؤدي إلى أن تتمتع الحكومة بالثبات اللازم وأن لا يُحرم مواطنو نظام الحاكم أيضًا من حقوقهم المواطنية.

٣ - مَفهُومُ «الحَاكِميَّة»

إنَّ لفظ الحاكم مشتق من لفظ "حكم"، ويأتي مصطلح "حَكَمَ" في كتب اللغة غالبًا بمعنى القضاء. يقول (ابن فارس): «'حكم' الحاء والكاف والميم أصل واحد وهو المنع، وأول ذلك الحكم وهو المنع من الظلم، وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها يقال حكمت الدابة وأحكمتها»[3]. "... ويسمى العلم بالحكمة لأنه يحفظ صاحبه من الجهل والسفه.»[4].

---

١ - مجموعة من الكتّاب، تحت نظر العلاّمة (اليزدي)، فلسفة التعليم والتربية الإسلامية، ص٦٥.
٢ - ابن منظور: لسان العرب، ج١١، ص٤٣٣.
٣ - بن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٩٢.
٤ - بن فارس: معجم مقاييس اللغة ج٢، ص٩١.

يقول (الراغب) في مفرداته: «لفظ الحكم في الأصل بمعنى المنع بغرض الإصلاح»[١].

يقول (العلامة الطباطبائي): «الأصل في مادة الحكم بحسب ما يتحصل من موارد استعمالاتها هو المنع، وبذلك سُـمي الحكم المولوي حكمًا لمـا أنّ الأمر يمنع به المأمور عن الإطلاق في الإرادة والعمـل ويُلجمه أن يقع على كل ما تهواه نفسـه، وكذا الحكم بمعنى القضاء يمنع مورد النزاع من أن يتزلزل بالمنازعة والمشاجرة أو يفسد بالتعدي والجور، وكذا الحكم بمعنى التصديق يمنع القضية من تطرُّق الشك إليه، والإحكام والاستحكام يشعران عن حال في الشيء يمنعه من دخول ما يفسـده بين أجزائه أو استيلاء الأمر الأجنبي في داخله، والإحكام يقابل بوجه التفصيل الذي هو جعل الشيء فصلاً فصلاً يبطل بذلك التئام أجزائه وتَوحُّدها.»[٢].

«مادة الحكم تدل على نوع من الإتقان يتلاءم به أجزاء وينسـد به خلله وفرجه فلا يتجزى إلى الأجزاء ولا يتلاشى إلى الأبعاض حتى يضعف أثره وينكسر سَوْرَتُه.»[٣].

وفي اصطـلاح العلم السـياسي: الدولـة وحدةٌ لها أربع عناصر أساسـية الشـعب والأرض والحكومة والحاكمية[٤].

«إنّ الحكومة هي العنصر الأسـاسي للدولة وبها يتم إعمال الحاكمية، والحكومة في الأصل بمعنى إنفاذ الحكم وتأتي أيضًا بمعنى إعمال الحاكمية»[٥].

أ - الهَدَفُ مِنَ الحَاكِمِيَّةِ فِي الإِسلَامِ

تهدف الحاكمية في الإسلام إلى إقرار العدالة والاعتدال في المجتمع الإسلامي. وقد اعتبر الله -تعالى- أنَّ الهدف من بعثة الأنبياء وإنزال القرآن هو تطبيق «العدالة والقسط» في المجتمع: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ [الحديد: ٢٥]، لقد طُرحت العدالة في هذه الآية وبصراحة تامة بعنوان كونها هدفًا لبعثة الأنبياء[٦].

ومن هنا فقد قُدّم إقرار العدالة بعنوان كونه هدفَ بعثة جميع الأنبياء، وقد تسامى مقام قداسة

١ - الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ص٢٤٨.
٢ - الطباطبائي: تفسير الميزان، ج٧، ص٢٥٤.
٣ - الطباطبائي: تفسير الميزان، ج٧، ص١١٥.
٤ - محمد جواد نوروزي: فلسفة السياسة، ص١١٦.
٥ - الطباطبائي: تفسير الميزان، ج٧، ص١١٩.
٦ - مرتضى مطهري: هدف الحياة، ص١٩.

العدالة إلى درجة أنَّ الأنبياء الإلهيين قد بُعثوا من أجله[١].

ولم تُنسب إقامة العدل إلى الأنبياء في هذه الآية بل يقال بأنَّ على المجتمعات الإنسانية أن تربي نفسها كي تحقق بنفسها القيام بالعدل[٢].

يقول الإمام (الخميني)، رحمه الله، أثناء تبيينه لهدف الإمام علي عليه السلام، من قبوله الحكومة:

«لقد صرَّح الإمام في ما يتعلق بسبب صيرورته حاكمًا وقائدًا وولي الحكومة أنه كان لأجل الأهداف العالية لإقرار الحق وإبطال الباطل... وما دعاني إلى قبول القيادة والحكومة على الناس هو: ‘وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ’»[٣].

وعلى هذا الأساس كانت الحاكمية من وجهة نظر أمير المؤمنين علي عليه السلام، وسيلة من أجل إقامة الحق «العدالة» وإزهاق الباطل: «... فقال لي ما قيمة هذا النَّعل فقلت لا قيمة لها، فقال عليه السلام، والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلا أن أقيم حقًا أو أدفع باطلاً»[٤].

كما أنَّ الأهداف الأخرى للحكومة من وجهة نظر الإمام علي عليه السلام هي:

الحاكمية وسيلة لتدين المجتمع، إجراء الإصلاحات الاجتماعية، توسعة رقعة الدعم للطبقات المتضررة، إقامة الحدود الإلهية، جمع أموال بيت المال، قتال الأعداء، تأمين الأمن في الطرقات.

ومن البديهي أنَّ إجراء «تطبيق» العدالة والاعتدال يكون أمرًا ممكنًا في حال كون الحاكم عادلاً. وفي الآية الخامسة عشرة من سورة الشورى المباركة يُؤمَر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، بالإعلان أنَّه مأمورٌ بإقامة العدالة والاعتدال بين الناس[٥]. بمعنى أن لا يُقَدِّم في الأمور عامةً القوي على الضعيف، ولا الغني على الفقير، ولا الكبير على الصغير، ولا الأبيض على الأسود، ولا العرب على العجم، ولا حتى الهاشمي والقُرشي[٦].

---

١ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج١٦، ص٤٣٠.

٢ - ناصر مكارم الشيرازي: رسالة القرآن، ج٧، ص٢٢.

٣ - السيد الرضى: نهج البلاغة، ج١، ص٤٨، الخطبة ٣، ح٣٨١٥٢٠. <http://noo.rs/rhXgS> & السيد روح الله الخميني: ولاية الفقيه، ص٥٥.

٤ - السيد الرضي: نهج البلاغة، ج١، ص٨٠، ح٣٨١٥٦٧. <http://noo.rs/DBvL٦>

٥ - الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٩، ص٢٥.

٦ - الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج١٨، ص٣٣.

ب - العَدَالَةُ هِيَ أَهَمُّ خُصُوصِيَّةٍ لِلحَاكِمِ فِي الإِسلَامِ

يعتبر الإسلام أنَّ الحكومة تليق بمن يتمتعون بميزات خاصة؛ ومن أهم خصوصيات الحاكم في الإسلام هي العدالة إلى جانب خصوصيات أخرى نظير التخصُّص والأمانة، والمراد منه هو الاعتدال في الأمور الفردية والاجتماعية. والشخص الذي حصلت لديه هذه المَلَكَة النفسانية يستطيع أن يكون مسلَّطًا على أوضاعه الخاصة، بحيث لا تخدعه الأمور المادية والدنيوية ولا يُبتلى بالتمايلات النفسانية.

يؤكد الإمام علي عليه السلام، أنَّ الحاكم الإسلامي يجب أن يساوي بين الجميع حتى في النظرة وإشارة العين وإلقاء السلام والإشارة كي لا يطمع القوي في ظلم الحاكم ولا ييأس الضعيف من عدالته: «... وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ وَالْإِشَارَةِ وَالتَّحِيَّةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ وَلَا يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ وَالسَّلَامُ»[1].

هذا النوع من الضوابط والتوصيات يتماشى مع تحقق الهدف الأصلي للحكومة الإسلامية وهو تطبيق العدالة في جميع الأمور. فيجب أن يتَّحلى الحكام الإسلامي بهذه الصفة بحدّها الأعلى كي يستطيع أن يكون مطبقَ العدالة في الحكومة.

يقول الإمام (الخميني) رحمه الله: «على الحاكم أن يكون عادلاً وأن لا يكون ملوَّثًا بالمعاصي، والحاكم إن لم يكن عادلاً فإنَّه لن يكون ذا سلوك عادل في إعطاء حقوق المسلمين وأخذ الأموال وصرفها الصحيح وتنفيذ قانون الجزاء، ومن الممكن أن يسلِّط أعوانَه وأنصارَه ومقربيه على المجتمع وينفق بيت مال المسلمين على أغراضه الشخصية وشهواته»[2].

وما جاء في القرآن بدءًا من التوحيد وصولاً إلى المعاد ومن النبوة إلى الإمامة والزعامة ومن التطلعات الفردية إلى الأهداف الاجتماعية كل ذلك يقوم على محور العدل والاعتدال.

العدل في القرآن، قرين التوحيد وركن المعاد وهدف تشريع النبوة وفلسفة الزعامة والإمامة ومعيار كمال الفرد ومقياس سلامة المجتمع.

عندما يرتبط العدل في القرآن بالتوحيد أو المعاد فإنه يعطي شكلاً خاصًّا لنظرة الإنسان إلى الوجود وإلى خلقته، وبعبارة أخرى، العدل نوع من الرؤية الكونية وعندما يتعلق بالنبوة والتشريع

---

١ - السيد الرضي: نهج البلاغة، ج١، ص٤٢٠، الرسالة٤٦، ح٣٨٢٠٠٣. <http://noo.rs/MGnIC>

٢ - روح الله الخميني: ولاية الفقيه، ص٤٩.

والقانون يكون مقياسًا ومعيارًا للتقنين وبمثابة موطئ قدم للعقل الذي جُعل رديفًا للكتاب والسنّة ويعـدّ جزءًا من مصادر الفقه والاسـتنباط، وعندما يرتبط العدل بالقيـادة والإمامة يكون بمعنى "الاسـتحقاق"، وعندما يتعلـق بالأخلاق فهو المُثُـل والتطلعات الإنسـانية وعندما يتوجه إلى المجتمع فهو "المسؤولية"[1].

وبناءً عليه فإنَّ العدل والاعتدال في القرآن الكريم هو في الوقت عينه رؤية كونية ومعيار معرفة التقنين وملاك اسـتحقاق الزعامة والقيادة وهو القيمة المثالية الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية التي يولي بها المسلمون عنايةً خاصةً، ولهم اتجاهها حساسية كبيرة.

ثَانيًا: مَبَاني الاعتدَال

١ - عِلمُ الوُجُودِ

إنَّ طبيعةَ النظرةِ إلى الوجود لهيَ عامل مؤثر في الإدراك الصحيح لموضوع العدالة. فلو اعتبرنا بأنَّ عالم الوجود هو عالمٌ قد نشأ صدفةً فإنَّ العدالة سوف تأخذ لنفسها ماهية اعتبارية ووضعية، ولكـن لو نظرنا إلى عالم الوجود والموجودات فيه بشـكل كونها مجموعـة منظّمة ومقنّنة ومن خلال الالتفات إلى تعريف العدالة (وضع كل شيء في مكانه المناسـب) فيوضع كل شيء في مكانه اللازم والمناسب فستأخذ العدالة والاعتدال ماهيةً حقيقيةً.

وعلى هذا الأسـاس، فإنَّ الأشـياء لها مراتـب وجودية ووضـع كل شيء وكل أمر في مرتبته الخاصـة يوجب ظهور نظم خاص، وكل شيء أو كل أمر يتمتع بالمرتبة الأعلى فله شـأن العِلّية بالنسبة للأشياء الأدنى، ومن هنا فإنَّ وجود هذا النظم في اتّباع النظام «العِلي – المَعلُولي» يخلق نظامًا منظمًّا من الظواهر المترابطة والتي تكون في نهاية الكمال والإتقان[2]. ويلزم من هذا النظم الاعتدال في تمام عالم الوجود.

لاشـك أنَّ هذا الإتقان والنظم والتقنين يكـون ممكنًا في حال كون الخالق واحدًا، ولا يمكن لأي عقل سـليم أن يقبل إمكان وجود نظم كهـذا في عالم الخِلقة من دون خالق واحد. والقرآن

---

١ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج١، ص٦١.

٢ - مرتضى يوسفي راد: «منزلت عدالت در مقام هستى و نظم اجتماعى" [منزلة العدالة في مقام الوجود والنظم الاجتماعي]، ص٦. (بالفارسية)

الكريم يشـير أيضًا إلى هذا الأمر حيث يقول -تعالى-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَـدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وهـذا يعني أنَّ الله الباري -تعالى- هو مَنشَـأ العدالة والاعتدال لا الطبيعة. وفضلاً عن ذلك؛ فإنَّ هناك آيات أخرى تقدّم أسـاس الخلقة على أسـاس الحق «الملازم للعدل» وتصرح الآياتُ أيضًا أنَّ نظام الوجود والخِلقة يكون على العدل والتوازن وعلى أساس الاستحقاقات والقابليات «الاعتدال». ويذكر -تعالى- في بعض الآيات أيضًا مقام الفاعلية والتدبير الإلهي بعنوان كونه مقام القيام بالعدل: ﴿شَـهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، أو اعتبر العدل هو ميزان الله في أمر الخلقة: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧]. (وضع الميزان والقانون والاعتدال).

ومن هنا، فقد تم رعاية التعادل في بناء العالم وقد اسـتعمل في كل شيء من كل مادة بمقدار اللازم وأجريت أقيسة المسافات كي لا يتعرض للخراب.

يقول رسـول اللـه ﷺ، في ذيل قراءته للآية التسـعين من سـورة النحـل: "بالعدل قامت السـماوات والأرض»[١]. يعنـي أنَّ الأرض والسـماء أو الوجود بكل عام قد قام على أسـاس العدالـة «الاعتدال». ففي هـذه النظرة يكون العدل والاعتدال أيضًا أسـاس الخِلقة ولا معنى للخِلقـة من دونهـما. وإنّ معنى العدالة في خلقة السـماوات والأرض هو أنَّ كل مخلوق من مخلوقات العالم يقوم بوظيفته التي أعطاه الله إياها على أسـاس التعادل ومن دون أي مقدار مـن الزيـادة والنقيصـة.

الشاهد الآخر على هذا الكلام، هو هذه الآية المباركة: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وللسـبب نفسـه قال الإمـام مولى الموحديـن علي عليه السـلام: «العدل أسـاسٌ بـه قِوام العالم»[٢]. وقال أيضًا: «... وعدَّل حركاتها بالراسـيات من جلاميدها وذوات الشـناخيب الشُّمّ من صياخيدها»[٣].

---

١ - ابن أبي الجمهور: عوالي اللآلئ العزيزية، ج٤، ص١٠٣، ح١٥١. <https://noo.rs/DIxCT>

٢ - محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٧٥، ص٨٣، ح٢٦٩٢٢١. <http://noo.rs/hC٤cF>

٣ - السيد الرضي: نهج البلاغة، ج١، ص١٢٤، الخطبة٨٦، ح٣٨١٦٥١. <http://noo.rs/oHLEX>

وعلى أســاس كون "القــرآن يفسّر بعضه بعضًا" تفسر آيات أخرى مــن القرآن هذه العدالة في الخِلقة هكذا، فمن باب المثال: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩] و[الحجر: ٢١].

بل حتى في مورد المسائل الاقتصادية للمجتمع الإنساني يقول القرآن الكريم: ﴿**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾ [الشورى: ٢٧].

ومن هنا فإنَّ خِلقة عالم الوجود تكون على أساس العدل والاعتدال وقد أعطى الله -سبحانه- لكل موجود ما يحتاج إليه فتعمل موجودات العالم على أســاس هذا التدبير الإلهي «الاعتدال» بوظائفها. وبتعبير آخر إنَّ الحاكمية في عالم الخِلقة تكون على أســاس العدل والاعتدال. ولهذا كان العالم هو النظام الأحســن للخلقة ولا يوجد أي شكل من أشكال التعارض في إنجاز أمور هذا العالم، حيث يدار عالم الخِلقة على أكمل وجه.

وعلى هذا الأساس، فإنَّ النَّظم المجعول في العالم المحسوس وفي الحياة المدنية والسياسية يجــب عليه لزومًا أيضًا أن يتبع النظم الحاكم عــلى عالم الوجود، وكل ما كان على خلاف ذلك فهو يعتبر ظلمًا وتعديًا، وعلى البشر ولاسيَّما الحاكم الإسلامي أن يكونوا كذلك.

العدالة والاعتدال في التشريع: إنَّ العدالة والاعتدال غير كافية في التكوين ومن أجل التناسق في خِلقة العالم. بل إنَّ البشر يحتاجون القوانين التي توصلهم في الأمور الاجتماعية والسياسية إلى العدالــة والاعتدال أيضًا. ولهذا فإنَّ الله الــذي يعرف مقتضيات طبائع البشر ويعرف ما هي القوانين التي توصل العالَم إلى العدالة والاعتدال، وقد أرسل -تعالى- رسله مع كتبهم المحتوية على القوانين كي يصل البشر إلى العدل والاعتدال.

وقد وضّح الله -تعالى- في كتابه أنَّ الهدف من إرســال الرســل هو مسألة العدل والاعتدال. والحــال أنَّ الله -تعالى- من خلال علمه الكافي والمطلق بالوجود والإنســان قد وضع القوانين المطابقة للحكمة والمصالح والســعادة وكمالات الوجود والإنســان، ويجب على المقننين أن يقتدوا به وبقانون الشريعة.

وبشكل ملخّص فإنَّ لازِمَ الحركة باتجاه العدل والاعتدال هو امتلاك قوانين عادلة، والتي بيّنها اللــه في كتابه والتي عرفت بالعدالة والاعتدال في التشريع والتقنين والعدل في التشريع، بمعنى أنَّه يراعى دائمًا في نظام جعل ووضع وتشريع القوانين أصل العدل والاعتدال.

وقد صرَّح في القرآن الكريم أنَّ الحكمة من بعثة وإرسال الرسل هو أن يكون العدل والقسط والاعتدال حاكمًا على النّظام الحياتي البشري [الحديد: ٢٥].

ومـن البديهي أنَّ جَعل أصل العـدل والاعتدال في الأنظمة الاجتماعيـة موقوف أولاً: على أن يكـون النظام التشريعـي والقانون النظامي عادلاً ومتعادلاً، وثانيًـا: أن ينفّذ عمليًا في مرحلة الإجراء. ولهذا فقد ورد على لسـان القرآن: ﴿**قل أمر ربي بالقسط**﴾ [الأعراف: ٢٩]، أو ما جاء حول بعض أوامره: ﴿**ذلكم أقسط عند الله**﴾ [البقرة: ٢٨٢] بمعنى أنَّ هذه الرؤية وهذا المنهج أقرب إلى العدل.

١ - نَظَرِيَّةُ المَعرِفَة

إنَّ الفرضيات التي تبيّن المنهج المعرفي للعدالة تشـير إلى هذه المسألة أنه ماذا يمكن العمل لإدراك العدالة ونقلها إلى الآخرين بشكل «علم»[١].

إنَّ المَباحـث التي تكون من نظير مبدأ إدراك العدالة، أو «عينيَّة» العدالة و«ذهنيتها»، وأنَّه هل للعدالة أصول ثابتة في جميع الأزمنة والأمكنة أم أنها تتبدل مع تغيير شرائط المحيط؟ هذه كلها من جملة الأمور التي تذكر في البحث عن معرفة العدالة[٢].

وكما كنَّا قد ذكرنـا في مبحث الوجود، فإنَّ جماعةً قالوا بالماهيَّـة الحقيقية للعدالة وجماعة اعتبروها صناعة ووضعًا ذهنيًّا من البـشر ويعتبرونها وضعًا اجتماعيًا تم تعيينها بهدف الوصول إلى الوضع المطلوب. ومن الواضح أنَّ قبول أيّ من النظريتين سـوف يكون له آثار، خاصةً في تعيين مصاديق العدالة وكيفية إجرائها.

فلـو اعتبرنا العدالة والاعتدال أمرًا واقعيًّا ووصلنا إلى العالَم الذي له نَظم خاص وإلى خلقته عن طريق الحس والتجربة الذي هو من إحدى الطرق والوسائل المتعددة لكسب المعرفة، وعن طريق العقل والذي يعتبر بدوره إحدى الطرق والوسـائل المتعددة لكسـب المعرفة، لوجدنا أنَّ

---

١ - محمد جواد نوروزى، نظريه سازى در علوم اجتماعى با تاكيد بر نقش پيش فرض و پارادايم، (نظرية في العلوم الاجتماعية مع التأكيـد على دور الفرضيات والنماذج) ص٩٩.

٢ - محمد صادق ترابزاده جهرمي وعليرضا سجاديه، «كيفية معرفة نظريات العدالة المبتنـية على الأبعاد الفلسفية؛ منهج في تبيين ماهية مفهوم العدالة». المجلة العلمية في الاقتصاد والسياسة، ص.ص. ٨٠-٨٢.

وجود هذا النَظم من دون خالق حكيم ومدبر أمرٌ غير ممكن.

فإننا عند ذلك سوف نحصل على هذه المعرفة من قبل الوحي، وأنَّ هذا الخالق الحكيم والمدبّر هو الله -تعالى- ولأنَّه هو العادل والمتصف بصفة العدل فهو يحكم أنَّ ظهور هذه الصفة في عالم خلقته بشكل منظم ومتعادل، حيث وضع كلَّ شيء بشكل حكيم على رأس مكانه الخاص. إنَّ تطبيق العدالة في الخِلقة تكون بمعنى أنَّ هذا القانون الثابت الإلهي لا يُصاب بأيّ انحراف صغير، كي لا يبطل الاعتدال وذلك النَظم الإلهي والرؤية الإلهية.

وعلى هذا الأساس، فإنَّ الاعتقاد بالتوحيد متشابك مع موضوع العدل والعدالة. يقول الإمام (الصادق) عليه السلام: «إنّ أساس الدين التوحيد والعدل»[1]. وهذه المسألة قد صارت محلَّ بحث وإشكال بين المتكلمين المسلمين بتصوّر أنَّ توصيف الله بصفة العدالة نوع تعيين تكليف لله -تعالى-[2].

إنَّ مقتضى هذه العدالة هو أنَّ نهاية هذا العالم نظير بدْأته أيضًا وهو التمتع بالعدالة والاعتدال وأنَّ كل شخص سيحصل على ما يليق به ويستحقه. وعلى هذا الأساس، فإنَّ متكلمي الشيعة يعتقدون أنَّ إحدى الأوصاف الإلهية هي العدل والعدالة إلى جانب التوحيد ويعتقدون بأنَّ الله -تعالى- عادل بمعنى أنَّ الجزاء الإلهي في الآخرة يكون على أساس ميزان ومِلاك العدل والاعتدال، وأنَّ الله -تعالى- يجزي كل فرد ما زرعه في هذه الدنيا[3].

وبما أنَّ المبدأ والمعاد يكونان لعالم الخِلقة على أساس العدل والاعتدال، يجب أن يكون المسير الذي يوصل هذا المبدأ بذاك المعاد أيضًا بنفسه مَظهرًا من مظاهر صفة العدل الإلهي. ولهذا فإن الله -تعالى- أمر النبي والمجتمع الإسلامي في الدنيا أن يقوموا بالعدالة والاعتدال حتى في مورد أنفسهم وأقاربهم لأنَّه على أساس العدالة والاعتدال يكون قِوام المجتمع ويستقر كل شيء في مكانه؛ و﴿**قائمًا بالقسط**﴾ [آل عمران: ١٨] تأتي بهذا المعنى بالدقة.

ومن الضروري أن نذكر هذه المسألة: وهي أنَّ تشخيص مصاديق العدالة والاعتدال يكون على

---

١ - الصدوق: التوحيد، ج١، ص٩٦، باب معنى التوحيد والعدل، ح٣١٠٢١٧. <http://noo.rs/mLOc5>

٢ - العدل مثل العلم والقدرة والحكمة من الصفات الإلهية ولكنه من أصول مذهب التشيع وقد اختص لنفسه مباحث مفصلة من علم الكلام. بعض أصحاب النظر يعتقدون أنَّ للعدل مكانةً مهمةً في أصول عقائد الشيعة، حيث إنَّ الفِرق الإسلامية بناءً على أدلتهم يرون له أهمية حساسة خاصة، وقد اختلفوا في ما يتعلق به كثير اختلاف. (ناصر مكارم الشيرازي: تفسير الأمثل، ج٤، ص.ص. ٤١٨ و٤٩٩).

٣ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج١، ص٨٧.

عهدة العقل ولا تطبق العدالة بشكل صحيح إلا في ظل العقل والعقلانية.

يقول الإمام (الخامنئي) دام ظله:

«لو أردتم تطبيق العدالة بشكل صحيح فأنتم تحتاجون إلى محاسبة عقلانية وإعمال العقل والعلم في المجالات المختلفة كي تفهموا أي شيء يمكن أن يرسّخ العدالة وكي يتوفر الاعتدال الذي نرى أنْ قد بني عليه الأرض والزمان على أساس ذاك الاعتدال الإلهي ومظهره في حياتنا هو العدالة الاجتماعية[1]».

وبناءً عليه، فإنَّ ما هو مسلّم وغير قابل للترديد هو أنَّ معرفة الله بعنوان كونه "الآمر بالعدل" و"الآمر بالحفاظ على العدل والاعتدال" هي أهم معرفة قد بُنيت عليها العلاقة بين البشر والله -تعالى- في الأديان السماوية.

إنَّ العدل «الاعتدال» هو بالمفهوم الاجتماعي هدف النبوة -راجع- [الحديد: ٢٥]، وبالمفهوم الفلسفي أساس المعاد. يقول الله -تعالى- في ما يتعلق بموضوع المعاد والمحاسبة في القيامة وثواب الأعمال وعقابها: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ**﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقد ورد في كثير من الآيات القرآنية تنزيه الله -تعالى- عن الظلم -راجع- [التوبة: ٧٠]. بل قد عدّت بعض الآيات العدالة والقيام بالعدل من صفات الله تعالى، وعلى هذا فإنَّ القرآن لم يكتف بتنزيه الله -تعالى- عن الظلم فقط، بل أثبت له بشكل مباشر أيضًا صفة العدالة كما قال: ﴿**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [آل عمران: ١٨].

وعليه فلاشك من وجهة نظر الإسلام أنّ العدل الإلهي هو بنفسه حقيقة، والعدالة من الصفات التي يجب أن نُؤمن قطعًا بأنَّ الله -تعالى- مُتّصفٌ بها[2].

وفي نهاية المطاف، فإنَّ المقصودَ من كونِ الله عادلاً هو أنَّه -تعالى- لم يهمل أيَّ استحقاق لأيّ موجود في الدنيا وقد أعطى كلَّ أحدٍ كلَ ما يستحقه وهو يجزي ويثيب في الآخرة أيضًا على أساس اللياقة والاستحقاق؛ هذا هو معنى الاعتدال من الناحية المعرفية.

---

١ - خطاب للسيد علي الخامنئي بتاريخ (١٣٨٤/٦/٨ هـ.ش.) - الموقع الرسمي.

٢ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج١، ص٧٣.

٢- عِلمُ الإنسَان

في البحث عن الأصول التي بُني عليها علم الإنسان كلام مفاده: أنّ الإنسان كيف وُجد؟ ما هي كيفية خِلقته؟ هل له فقط بعدٌ جسماني أم فضلاً عن ذلك فهو له أبعاد وجودية أخرى أيضًا؟ هل خُلق عبثًا وسفهًا أم رسمت له غاية وكمال، وجعل له مسير يمشي عليه؟ إن الجواب عن هذه الأسئلة وعن الأسئلة التي من هذا القبيل توضّح الأصول الحاكمة على معرفة الإنسان الاعتدالي وأساليب تطبيقها في المجتمع.

ومع الالتفات إلى معرفتنا للوجود وما يعتبر الإنسان بالنسبة إلى الوجود ونظام الخلقة، فإنَّ نظام العدل والاعتدال الحاكم على كل الوجود لديه سيطرة أيضًا على الإنسان. وعلى أساس النظرة التوحيدية المأخوذة من نوع نظرتنا إلى الوجود فإن الإنسان له بعدان جسماني وروحاني وقد خُلق هذا الإنسان من أجل الوصول إلى الكمال أيضًا.

إنَّ الإنسان في حالة كفاحٍ دائم وهذا السعي هو حركة لا نهاية لها وهي قادرة على إيصال الإنسان إلى الكمال، وقد خُلق من أجل أن يستطيع الوصول إلى الكمال في ساحات الاختبار وهذا هو الهدف الواقعي لله تعالى.

وعلى أساس هذه النظرة فإنَّ هذا البعد الروحاني في الإنسان لديه أصالة، وعلى أساس نظام الاعتدال والعدالة فإنَّ بعده الجسماني ورفع احتياجات هذا البعد في الحكم هو وسيلة كي تضع روح الإنسان قدمها في العالم الأرقى بعد المرور من مرحلة الحياة الدنيا.

عندما لا يكون الهدفُ من الحياة الإنسانية منحصرًا في الأمور المادية، بل تتحقق أمورٌ معنوية وما وراء مادية في حياة الإنسان فإنَّ الحياة سوف تصبح طاهرةً طيبةً.

يقول الإمام (الخامنئي) دام ظله في هذا المجال:

«إنَّ الحياة الطيبة عبارة عن كونها حياة في سبيل الله ومن أجل الوصول إلى الأهداف العالية... والهدف الأعلى للإنسان هو عبارة عن الوصول إلى الحق والوصول إلى قرب الباري -تعالى- والتخلّق بالأخلاق الإلهية[1]».

ولاشك أنَّ نتيجة الوصول إلى الحق والتخلُّق بالأخلاق الإلهية هو التحقُّق الفردي بالعدالة والاعتدال في مجالات ثلاثة: العقيدة والأخلاق والسلوك.

---

١ - خطاب للسيد علي الخامنئي بتاريخ (١٣٧٠/١/٢٩ هـ.ش.) - الموقع الرسمي.

إنَّ العدالــة والاعتدال في مجــال العقيدة يأتيان بمعنى أنَّ الإنســان يثبت معتقدات قلبه على أســاس العدل ويتخلى عن العقائد والأفكار الباطلة، لأنَّ القَبول بها يعد ظلمًا للإنسان. وفضلاً عــن ذلك، فإنَّه يجب القيام بإصلاح الميول القلبية كي لا يكون لديه مجال لمحبة الظالمين في عمق وجوده والتمايل العاطفي معهم.

والاعتدال في المجال الأخلاقي هو اعتدال القُوى الداخلية للإنســان من الشهوية والغضبية والوهمية، والعدالة هي الحد الوسط بين الإفراط والتفريط، يعني تعديل القوة العملية وتهذيبها.

العدالة أو الاعتدال في المجال الســلوكي هي أيضًا بمعنى الابتعاد عن الذنوب الكبيرة وعدم الإصرار على الذنوب الصغيرة، بنحو تكون نتيجة أعمال وســلوك الإنسان عارية من أي نوع من أنواع الظلم والاعتداء.

وفي المجال الذي يُصبح فيه الإنســان هو حاكم المجتمع الإســلامي، فإنَّ القرآن الكريم قد اعتــبر الإمامة والقيادة "عهدًا إلهيًــا" ومقامًا "ضد الظلم" و"توأماً للعــدل والاعتدال". وعندما تحدَّث القرآن عن استحقاق النبي إبراهيم عليه السلام للإمامة والقيادة كان التعبير هكذا: "عندما أنهى إبراهيم جميع اختباراته أبلغوه أننا اخترناك للإمامة والقيادة، فطلب إبراهيم أو استفهم عن استمرار هذه الموهبة الإلهية في نسله فأجابوه بأنَّ الإمامة قيادة وعهد لا يجعلها الله من نصيب الظالمين: ﴿**لَا يَنَالُ عَهدِي الظّالِمِين**﴾ [البقرة: ١٢٤].

هذا الكلام صريحٌ بهذا المعنى، وهو أنَّ الناس المســتحقين للإمامة وقيادة المجتمع هم -من الناحيــة الفردية- من المتّقين وهم بعيدون عن الرذائل، ومن الناحية الاجتماعية هم رموز للعدل والاعتدال في الحياة الاجتماعية، والاتقان في العقيدة يبقيها بعيدة عن الانحرافات.

٣ - عِلمُ الاجتِمَاعِ

إنَّ السؤال الأَســاسي في الاعتدال في الحاكمية في المجتمع، هو أنَّه هل المجتمع له واقعية في الخــارج أم أنَّــه وضعي ومن صنع ذهن البشر؟ ولو كانت له واقعيــة فإنَّ الأصالة مع الفرد أم المجتمع؟

إنَّ الإجابة عن الســؤال الأول تتكفل بها الإجابة عن ســؤالِ أنّ الإنسان هل هو مدني بالطبع أم مــدني بالاضطرار، حيث يتغير الاعتقاد بأي نوع من أنواع الوصول إلى الكمال. الأفراد الذين

يقولون بأنَّ الإنسان مدنيٌّ بالطبع لاشك أنهم يرون التكامل في الحياة الاجتماعية ويعتبرون العدالة «الاعتدال» لازمة لهذا الكمال لأنَّ الرشد والكمال حدٌّ أكثري لا يتحقق إلا في الحياة الاجتماعية العادلة[1].

وقد كتب الأستاذ الشهيد (مرتضى مطهري) حول مفهوم مدنية الإنسان بالطبع:

«الإنسان مدني بالطبع، بمعنى أنَّه قد خُلق بالطبيعة على شاكلة أنَّه لا تصل إمكاناته واستعداداته إلى الفعلية إلا في حياة اجتماعية، وبعبارة أخرى؛ إنَّ الكمالات الموجودة في الإنسان بالقوة ليس لها إمكان الفعلية إلا في الحياة الاجتماعية وليس لها أي تأثير على النباتات والحيوانات والمجتمع، ومن هذا الحَيث تكون مثل قطيع الأبقار البرية ولو كانت محتاجة لبعضها في الحياة الاجتماعية فإنَّ ما لديها بالطبيعة يكون لديها بالفعل وليس عاملاً موصلاً للمجتمع إلى الفعلية من القوة إلى الفعل مثل النملة والنحلة»[2].

كما أنَّ الفردية والجماعية والنوع التركيبي الذي نقول به للمجتمع كله سوف يؤثّر على نوع قرارنا لوضع السياسات في مجال العدالة، لأَسيما العدالة التوزيعية. إنَّ المسألة الرئيسة في صراع العدالة الليبرالية والاشتراكية ترجع إلى هذا الأمر ومفاده أنه هل أصالة الفرد وتعظيم منافع الفرد لهما الأصالة؟ أو تعظيم منافع المجتمع بغض النظر عن الفرد؟ أو الحد الأوسط بين هذين؟[3].

يعتقد الشهيد (مطهري) أنّ:

«النظرية الثالثة هي أنَّه في عين كون المجتمع مركبًا في الواقع، ولكن هذا التركيب يختلف عن بقية التراكيب. ليس صحيحًا أنَّ شخصية الفرد تنعدم بالكلية كما في المركبات الطبيعية حيث لا يكون للعناصر الأولية أي دور، بل في عين كون المجتمع شيئًا مركبًا، فإنَّ العناصر المشكِّلة للمجتمع هي من نوع الشخصيات الحرة والمستقلة، وهذه هي أصالة الفرد في عين أصالة المجتمع وأصالة المجتمع في عين أصالة الفرد، لا أنَّه إما يكون الفرد أصيلاً والمجتمع انتزاعيًا

---

١ - محمد صادق ترابزاده جهرمي وعليرضا سجاديه، "كيفية معرفة نظريات العدالة المبتنية على الأبعاد الفلسفية؛ منهج في تبيين ماهية مفهوم العدالة." المجلة العلمية في الاقتصاد والسياسة، ص٧٩.

٢ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج٧، ص١٢٢.

٣ - محمد صادق ترابزاده جهرمي وعليرضا سجاديه، "كيفية معرفة نظريات العدالة المبتنية على الأبعاد الفلسفية؛ منهج في تبيين ماهية مفهوم العدالة." المجلة العلمية في الاقتصاد والسياسة، ص٧٩.

أو المجتمع أصيل والفرد انتزاعي!"[1].

وقد ذكر في مكان آخر:

«إنَّ القرآن يقول بأنَّ المجتمع له شخصية وبأنَّ المجتمع له عُمر: ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٤]». ويقول أيضًا بأنَّ المجتمع له أمراض وسلامة، سعادة وشقاوة، ويقول بأنَّ المجتمع شريك في المسؤولية[2].

في الجملة؛ إننا عندما نعتبر الإنسان موجودًا مدنيًا بالطبع وكنا من القائلين بأصالة المجتمع إلى جانب أصالة الفرد، فإنَّ إحدى علامات المجتمع الإسلامي «الاعتدالي» سوف تكون «خُلُوَّه» من الظلم والتبعيض واللامساواة، ويمكن للإيمان أن يوصلنا إلى هذه الخصوصية.

يقول القرآن الكريم في بيان الهدف من نبوة ورسالة المرسلين: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ [الحديد: ٢٥]. وعلى هذا الأساس يقول مخاطبًا النبي الأعظم في آية أخرى: ﴿**وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ**﴾ [الشورى: ١٥]. أي أن يكون عندي رؤية عدلية سواء في القضاء والأحكام والحقوق الاجتماعية والمسائل الأخرى[3].

إنَّ العدالة والاعتدال وحدهما يضمنان رفع أنواع النزاعات. ومن هنا فإنَّ الله يأمر بشكل عام بإقامة العدل ويقول: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ**﴾ [النحل: ٩٠].

يقول العلامة (الطباطبائي) رحمه الله:

«لكنَّ ظاهر السياق أنَّ المراد به في الآية العدل الاجتماعي، وهو أن يُعامَل كل من أفراد المجتمع بما يستحقه ويوضع في موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، وهذا أمرٌ بالتحلّي بخصلة اجتماعية متوجّهٌ إلى آحاد المكلفين، بمعنى أنَّ الله -سبحانه- يأمر كلَّ واحد من أفراد المجتمع أن يأتي بالعدل ولازمه أن يتعلق الأمر بالمجموع أيضًا، فيكلف المجتمع إقامة هذا الحكم وتتقلّده الحكومة بما أنَّها تتولى أمرَ المجتمع وتُدبِّره»[4].

---

١ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج١٥، ص.ص. ١٣٢ و١٣٣.
٢ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج٢١، ص٢١٩.
٣ - ناصر مكارم الشيرازي: تفسير الأمثل، ج٢٠، ص٣٨٧.
٤ - الطباطبائي: تفسير الميزان، ج١٢، ص.ص. ٣٣١-٣٣٢.

وقد جمعت التقـوى في كلام الله -تعالى- حيث قال: ﴿**إنّ الله يَأمُرُ بالعَدْلِ والإحْسَـان**﴾ [النحـل: ٩٠]، فإنَّ هـذه الآية برنامج عملي كلي وإسـلامي وإحدى موارد القانون الإسـلامي الأساسي ورسالته العالمية هي مورد توجه جميع المسلمين[١].

كما أنَّ العدل والاعتدال مجالهما الوحدة، فإنَّ ديمومة المجتمع المدني والحياة الاجتماعية للإنسـان منوطة برعاية هذا الأمر المهـم في المجتمع، فإن لم يراعَ أصيب المجتمع الإنسـاني بالهرج والمرج وينحطم سرير تجمّعه وتزل قدمه.

يقـول الإمام عـلي عليه السلام في هذا المجـال: «وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَـيْنِ الْوُلاَةِ اسْـتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلاَدِ.»[٢].

وكذلك يقول: «إن العدل ميزان الله -سـبحانه- الذي وضعه في الخلق، ونصبه لإقامة الحق، فلا تخالفه في ميزانه، ولا تعارضه في سلطانه»[٣].

ويقول: "في العدل الاقتداء بسنة الله وثبات الدول"[٤].

٣ - عِلمُ القِيَم

الكلام عن هذه المقولة في ساحة العدالة والاعتدال في الحاكمية، هو في الواقع كلام عن سبب قيمة العدالة ولزوم الأخذ بمسـألة الاعتدال، واستخدامها في الحياة الاجتماعية، وكون العدالة مطلقة أم نسبية، وأهمية العدالة مقارنة مع بقية القيم والفضائل الاجتماعية[٥].

وإنَّـه لماذا تُعد العدالة والاعتدال هدفًا للإنسـان وقدوة مطلوبـة؟ فيمكن توضيح ذلك على أسـاس النظرة إلى علمي الوجود والإنسـان بهذا الشكل: بما أنَّ الإنسـان موجود له طبع إلهي ومجهـز بفطرة البحث عن الحق وطلبه وهو حاكم على نفسـه ومتحرر مـن جبر الطبيعة وجبر المحيط وجبر الطبع وجبر المصير، فإنَّ القيم الإنسانية لها أصالة في الإنسان، يعني أنَّها وُضعت

---

١ - ناصر مكارم الشيرازي: تفسير الأمثل، ج١١، ص٣٧٢.

٢ - السيد الرضي: نهج البلاغة، ج١، ص٤٢٦، الرسالة ٥٣، ح٣٨٢٠١٠. <http://noo.rs/J5lIp>

٣ - الآمدي: غرر الحكم ودرر الكلم، الحكمة، ج١، ص٢٢٤، ح٤٥٣٤٢٥. <http://noo.rs/Tefrb>

٤ - الآمدي: غرر الحكم ودرر الكلم، ج١، ص٤٧٩، ح٤٥٦٦٠٠. <http://noo.rs/2bKHn>

٥ - محمد صادق ترابزاده جهرمي؛ و عليرضا سجاديه: «كيفية معرفة نظريات العدالة المبتنية على الأبعاد الفلسفية؛ منهج في تبيين ماهية مفهوم العدالة.»، المجلة العلمية في الاقتصاد والسياسة، ص.ص. ٨٣-٨٤.

بالقوة بشكل سلسلة من الطلبات في طبعه، والإنسان بموجب طباعه الإنسانية فإنه طالبٌ للقيم المتعالية الإنسـانية. وبتعبير آخر، إنَّ الإنسان بالفطرة طالب للحق والحقيقة والعدالة والاعتدال والفضائل الأخلاقية.

وإننا لو عرّفنا العدالة بأنها "إعطاء كل ذي حق حقه" فسـوف نرى أنَّ العدالة لها ارتباط وثيق بالحـق والتكليف. وعندما نعتبر أنَّ منشـأ الحقوق هي الحقوق الواقعيـة والفطرية، وهو ما لا يمكن توجيهه إلا في ضوء المدرسة الإلهية، فإنَّ العدالة سوف تُبنى أيضًا على أساس نفس هذه الحقوق الواقعية والفطرية[١].

ويَنتج عن كون العدالة أمرًا فطريًا بقاء العدالة دائمًا بعنوان كونها قدوة ومثالاً للبشرية[٢].

وتُعد العدالة مع الاعتدال ضرورة يُبنى عليها ثبات المجتمع في المنظومة الإدراية لمدرسة أهل البيت عليهم السلام، يقول الإمام الصادق عليه السلام، معتبراً أنّ العدالة إحدى أهم الاحتياجات الرئيسة في المجتمع: «ثلاثة أشياء يحتاج الناس طرًا إليها الأمن والعدل والخصب.»[٣].

وعلى هذا الأساس، فلو أراد الإنسان الوصول إلى الكمال -مع الاعتراف بأن طلب الكمال أمر فطري- كان من الضروري له أن يجعل العدالة والاعتدال في مقدمة أعماله لأنه: "في محيط من القسط والعدل يستطيع الناس أن يصلوا إلى رشدهم وأن يصلوا إلى المقامات العالية ويستجلبوا كمالهم الإنساني. إن كلاً من القسط والعدل مقدمة واجبة من أجل الوصول إلى الكمال الإنساني النهائي"[٤]. ويؤيد هـذا المطلب عدم إمكان فهم الروايات التـي تتحدث عن إصلاح الناس[٥] وعمارة البلدان[٦] إلا في ظل تطبيق العدالة والتي تقدّم العدالة على أنها أساس ثبات الدول[٧].

---

١ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج٢٤، ص٤٣٢. & ن.م.، ج٢١، ص.ص. ٢١٠-٢٢٤.

٢ - خطاب للسيد علي الخامنئي بتاريخ (١٣٨٠/٩/٣ هـ.ش.) - الموقع الرسمي.

٣ - ابن شعبة الحراني: معجم مقاييس اللغة، ص٣٢٠.

٤ - خطاب للسيد علي الخامنئي بتاريخ (١٣٧٦/٤/٢٥ هـ.ش.) - الموقع الرسمي.

٥ - الرواية الشريفة: "الرعيّة لا يُصلحها إلا العدل". راجع: المحدث النوري: مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج١١، ص٣١٩، ح٢٠٩٩٨٣. <http://noo.rs/Wu4zG>

٦ - الرواية الشريفة: «ما عُمِّرت البلاد بمثل العدل». راجع: المحدث النوري: مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج١١، ص٣٢٠، ح٢١٠٠٠٢. <http://noo.rs/yzzvw>

٧ - الرواية الشريفة: "في العدل الاقتداء بسُنّة الله وثَبَات الدُّوَل". راجع: الآمدي: غرر الحكم ودرر الكلم، ج١، ص٤٧٩، ح٤٥٦٦٠٠. <http://noo.rs/2bKHn>

وبنـاءً عليه، فإنَّ المجتمع هو أمر واقعي وحقيقي وله أصالة أخرى إلى جانب أصالة الأفراد، والعدالة هي رعاية الحقوق لهما منشأ فطري أعني إعطاء كل ذي حق حقه، وعندما لا تتم مراعاة حقوق الأفراد وحقوق المجتمع سـينعدم التوازن في المجتمع بعد سـحق كِلا الحقَّين ويخرج المجتمع عن الاعتدال.

وعلى هذا الأساس فإنَّ العدالة سوف تكون أمرًا مطلقًا لا نسبيًا يتغير من زمان إلى زمان آخر، إنَّ العدالة تُعتبر أمرًا مهمًا من الاحتياجات البشرية الثابتة. وأمَّا لو أخذنا العدالة على أنَّها بمعنى المسـاواة والتوازن في جميع الأمور، بحيث لا يكون لنا كلام عن الحقوق فيها فإنَّ هذا سـوف يجرنا باتجاه نسبيتها.

العدالة ليسـت غير نسبية فحسـب، بل هي غير مشروطة ولا يوجد بديل لها. وقد سبّب هذا الأمر أنَّ العدالة تتمتع بمرتبة رفيعة جدًا بعد مقارنتها مع القيم الأخرى والفضائل الاجتماعية، إنَّ العدالة بمقامها الرفيع هذا مَدِينة للإسلام.

العدالة هي إحدى المسائل التي أخذت حياتها وقيمتها الكبيرة بواسطة الإسلام، فإنَّ الإسلام لم يكتف بالأمر بالعدالة ولم يكتف بتطبيق هذه القناعة، بل عمدة ما فعله أنَّه رفع قيمتها عاليًا.

سـأل رجل ذكي فطن أمير المؤمنين علي عليه السلام: "العدل أفضل أم الجود؟" فكان مورد سـؤاله عن خصيصتين إنسـانيتين، لقد كان البشر يعانـون دائمًا من الظلم ويستحسـنون دائمًا الإحسان وفعل الخير من غير منّ.

نحن نرى أنَّ الجواب عن السـؤال المذكور سـهل جدًا، إذ الجود والعطـاء أرقى من العدالة لأنَّ العدالة هي رعاية حقوق الآخرين وعدم تجاوز حدودهم وحقوقهم، وأمَّا الجود فهو أن ينثر الإنسان بيده حقوقه- المسلّمة أنَّها له- على الآخرين، لذا يكون الجود أرقى.

في عالَم الواقـع أيضًا، لو كان الميزان يتم فقط من خلال المعايـير الأخلاقية والفردية يكون الأمـر كما ذكرنا، يعني أنَّ الجود أكثر من العدالة في كونها مِلاكًا وآية لكمال النفس ولطافة روح الإنسان، ولكنَّ الإمام علي عليه السلام يجيب بجواب مختلف، وهو يعطي دليلين على أنَّ العدل أرقى من الجود، فقال عليه السلام: «العدل يضع الأمور مواضعها والجود يخرجها من جهتها»[1].

مفهوم العدالة هو أن تؤخذ بعين الاعتبار الاسـتحقاقات الطبيعية والواقعية، وإعطاء كل أحد

١ - راجع: السيد الرضي: نهج البلاغة، ج١، ص٥٥٣، الحكمة٤٣٧، ح٣٨٢٤٨٣. <http://noo.rs/IEhro>

على قدر عمله واستعداد لياقته، وأمَّا الجود وعلى الرغم من أنه بنظر الشخص المعطي يقدّم ماله المشروع الخاص به -وهو له قيمة كبيرة جدًا- لكنه عملية غير طبيعية، نظير البدن الذي يمرض فيه عضو فتأتي الأعضاء الأخرى بشكل مؤقت لتنجي هذا العضو المريض وتقوم بفعالية منها كي تُصلح وضعه. وبالنظرة الاجتماعية كم كان من الأفضل أن لا يكون اجتماع هذه الأعضاء في المريض كي تتمكن أعضاء المجتمع هذه من التوجه والانعطاف نحو التكامل العمومي للمجتمع، بدل الانعطاف نحو إصلاح عضو خاص ومساعدته.

الدليل الثاني على أفضلية العدل على الجود قوله، عليه السلام: «العدل سائس عام والجود عارض خاص»[1].

إنَّ العدالة القانونية أمر عام ومدير ومدبِّر كلي وشامل يشمل كل المجتمع، وهو السبيل الأقوم الذي يجب على الجميع أن يسلكوه، ولكن الجود والعطاء هو حالة استثنائية وغير كلية لا يمكن الاعتماد عليها. ولو كان الجود ذا جانب قانوني وعام وكلي لم يعد يسمى جودًا.

هذا النوع من التفكّر حول الإنسان والمسائل الإنسانية هو نوع خاص من التفكُّر على أساس تقييمٍ خاص، جذر هذا التقييم هو أهمية وأصالة المجتمع، وجذر هذا التقييم هو أنَّ الأصول والمبادئ الاجتماعية مُقدَّمة على الأصول والمبادئ الأخلاقية، ذاك أصلٌ وهذا فرعٌ، ذاك جذرٌ وهذا غصنٌ، ذاك ركنٌ وهذا زينةٌ وحِليةٌ.

يرى الإمام علي عليه السلام، أنَّ ذاك الأصل الذي يمكنه حفظ تعادل المجتمع ويجعل الجميع راضيًا ويعطي السلامة لجسد المجتمع ويعطي الطُمأنينة لروح المجتمع هو العدالة والاعتدال. إنَّ الظلم والحَيْف والتبعيض أمورٌ غير قادرة على إرضاء وطمأنة حتى روح الظالم نفسه وروح الشخص الذي انتفع من الظلم فما بالك بالظالمين والمضطهدين.

إنَّ العدالة سبيلٌ عامٌّ عظيم يمكن للجميع أن يسلك من خلاله وأن يعبر منه دون أية مشكلة، وأمَّا الظلم والحَيف فهو طريق مظلم لا يوصل حتى الفرد الظالم إلى المقصد[2].

وبناءً على ما ذكرناه في وصف العدالة فإنَّ الله -تعالى- يشجع ويطلب من المؤمنين أن يراعوا مسألة العدالة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ**

---

١ - راجع: السيد الرضي: نهج البلاغة، ج١، ص٥٥٣، الحكمة٤٣٧، ح٣٨٢٤٨٣. <http://noo.rs/IEhro>

٢ - مرتضى مطهري: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج١٦، ص.ص. ٤٣٥-٤٣٧.

﴿قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]. ويقول أيضًا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقد ورد في الروايات أيضًا أنَّ التوسط والقصد هو سيرة الإنسان المؤمن: «المؤمن سيرته القصد»[١]. و«العدل رأس الإيمان.»[٢].

خَاتِمَةٌ

إنَّ أكثر المعاني وضوحًا وأبرزها دلالة لمصطلح العدالة هو العدالة بمعنى القصد «الوسطية» والابتعاد عن طرفي الإفراط والتفريط في كل أمر، بالرغم من وجود أربعة معان استعمالية لهذا المصطلح. وهذا المعنى هو لازم للمعنى الأصلي لمصطلح العدالة، لأنَّ المعنى الأصلي للعدالة هو إقامة المساواة بين الأمور، بحيث أنَّك تعطي لكل أمر ما يستحقه كي تتساوى جميع الأمور ويقع كل أمر في مكانه الواقعي الذي يستحقه.

وقد اعتبر القرآن أنَّ العدل هو شريك التوحيد وركن المعاد وهدف تشريع النبوة وفلسفة الزعامة والإمامة ومعيار كمال الفرد ومقياس سلامة المجتمع. العدل في القرآن عندما يكون متعلقًا بالتوحيد أو بالمعاد فهو يعطي شكلاً خاصًّا لنظرة الإنسان إلى الوجود والخلقة، وعندما يتعلق بالنبوة والتشريع والقانون فهو يكون "مقياسًا" و"معيارًا" للتقنين، وعندما يكون مرتبطًا بالإمامة والقيادة فهو "الاستحقاق" وعندما يتعلق بمَيدان الأخلاق فهو القدوة «المُثل» الإنسانية وعندما يرتبط بالمجتمع فهو "المسؤولية".

وعلى هذا الأساس، فإنَّه يمكن بوضوح مشاهدة علامات العدالة والاعتدال في عالم الوجود، والقوانين الموضوعة من طرف الخالق الحكيم والعادل لهذا الوجود، متجهة بهذا التوجه أيضًا في عالم التشريع لأنَّ أهمَّ فلسفة في إرسال الأنبياء هي تطبيق العدالة، تلك العدالة التي لو لم تُطبق في المجتمع البشري لأدى ذلك إلى انهيار أركان المجتمع. واللازم في تطبيق هذا الأمر المهم

١ - الآمدي: غرر الحكم ودُرر الكلم، ج١، ص٨٠، ح٤٥١٦٨٧. <http://noo.rs/rIaPx>

٢ - المحدث النوري: مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج١١، ص٣١٩، باب وجوب العدل، ح٢٠٩٩٨٥. <http://noo.rs/FDhwH>

أن يكون منفذو العدالة -أعني الحكام والولاة- هم أنفسهم يتمتعون بهذه الفضيلة الأخلاقية. وفي هذه الصورة يمكنهم أن يطبقوا العدالة والاعتدال في النظام السياسي.

لو تمَّ تطبيق القانون العادل الذي يكون مقتضى الطبع البشري في المجتمع الإسلامي على أساس التعاليم الإسلامية، بشرط أن يكون الحكام والولاة المسلمون عادلين ومعتدلين، عند ذلك يمكن مشاهدة مسألة الاعتدال في السلوك السياسي والاجتماعي لذلك المجتمع لأن قِوام المجتمعات الإنسانية يكون بتطبيق العدالة والاعتدال.

وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الميل إلى هذه الفضيلة الأخلاقية ليست مرحلية وليست بسبب السياسة لأنَّ العدالة والاعتدال قيمة دائمية ويجب تطبيقها في المجتمعات، ولو أدَّت في برهة من الزمن إلى ضرر جماعة من الناس.

إنَّ وجوب تحلي الحاكم الإسلامي بهذه المسألة يؤدي إلى أن يكون لديه فرق «ماهَوِيّ" وأساسي بينه وبين الحكام الآخرين وهذا هو معنى ما قيل: «المُلْكُ يَبْقَى مَعَ الكُفْرِ وَلاَ يَبْقَى مَعَ الظُّلْمِ.»[1].

١ - الكلام للعلامة المجلسي في شرح الرواية في الكليني: الكافي، ج٢، ص٣٣٣، ح١٠٦٥٥٧. (الشرح في: المجلسي: مرآة العقول، ج١٠، ص٣٠٤.) <http://noo.rs/9Vu٢٢>

لَائِحَةُ المَرَاجِعِ وَالمَصَادِرِ

بِاللُّغَتَين العَرَبِيَّة وَالفَارِسِيَّة

- گروه نويسـندگان (زير نظر علامه مـصباح يزدي) [جماعة من الكتاب (تحت نظر الشيخ مصباح اليزدي)]: فلـسـفة التعلـيم والتربية الإســلامية، المؤسسة الثقافية مدرسة برهان، انتشارات مدرسة، ، تهـران، ١٣٩١هـ.ش.
- محمد صادق ترابزاده جهرمي؛ و عليرضا سجاديه: "كيفية معرفة نظريات العدالة المبتنـية على الأبعاد الفلسفية - منهج في تبيين ماهية مفهوم العدالت». المجلة العلمية في الاقتصاد والسياسة، ١٣٩٠هـ.ش.
- حسن بن شعبة الحراني: معجم مقاييس اللغة، دفتر تبليغات إسلامي، قم، ١٤٠٤هـ.ق.
- حسـين بن محمد الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح. صـفوان عـدنان داودي، دار العلم والدار الشامية، دمشق - بيروت، ١٤١٢هـ.ق.
- حسين بن محمد تقي النوري: مستدرك الوسائل، مؤسسه آل البيت، قم، ١٤٠٨هـ.ق.
- روح االله الموسوي الخميني: ولاية الفقيه، الحكومة الإسلامية، مؤسسة تنظيم ونـشر آثـار الإمام الخميني، تهران، ١٣٨٩هـ.ش.
- عبـد الواحد بن محمد تميمي الآمدي: غرر الحكم ودرر الكلم، دفتر تبليغات إسـلامي، قم، ١٣٦٦هـ.ش.
- علي اكـبر دهخدا: لغتنامـة [قاموس] دهخدا، تهران، دانشـگاه تهـران [جامعة طهران]، ١٣٧٣هـ.ش.
- علي بن إبراهيم القمي: تفسير القمي، تح. السيد طيب موسوي جزايري، دار الكتاب، قم، ١٣٦٧هـ.ش.
- الفضـل بن الحسـن الطـبرسي: مجمع البيان في تفسـير القـرآن، ناصر خـسرو، تهران، ١٤١٧هـ.ق.
- قرص مدمج حديث الولاية. مجموعة خطابات السـيد القائـد، (حفظ و نشر آثار آية االله العظمى خامنئي).

- مجموعة من المترجمين: تفسير الهداية، (مؤسسة البحوثات الإسلامية) بنياد پژوهشهاي اسلامي آستان قدس رضوي، مشهد، ١٣٧٧هـ.ش.
- محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٤هـ.ق.
- محمد بن زين العابدين ابن أبي جمهور: عوالي اللآلئ العزيزية، تح. مجتبى عراقي، دار سيد الشهداء للنشر، قم، ١٤٠٥هـ.
- محمد بن علي ابن بابويه (الشيخ الصدوق): الأمالي، دار كتابچي، تهران، ١٣٧٦هـ.ش.
- ـــــــــــــ: التوحيد، جامعة المدرسين حوزة قم العلمية، قم، ١٣٧٦هـ.ش.
- محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.ق.
- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٢هـ.ش.
- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، تص. علي اكبر غفاري؛ و محمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٤٠٧هـ.ق.
- محمد جواد نوروزي: فلسفة السياسة، مؤسسة آموزشي و پژوهشي إمام خميني، قم، د.ت..
- ـــــــــــــ: نظرية في العلوم الاجتماعية مع التأكيد على دور الفرضيات والنماذج، دار معرفة، قم، ١٣٨٢هـ.ش.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، دفتر انتشارات إسلامي، قم، ١٤١٧هـ.ق.
- محمد رضا حكيمي: الحياة، تر. أحمد آرام، دفتر نشر الثقافة الإسلامية، تهران، ١٣٨٠هـ.ش.
- مرتضى مطهري: مجموعه آثار الأستاذ الشهيد مطهري، صدرا، تهران، ١٣٧١هـ.ش.
- ـــــــــــــ: هدف زندگي (هدف الحياة)، دار صدرا، تهران، ١٣٩٠هـ.ش.
- مرتضى يوسفي راد: «منزلة العدالة في مقام الوجود والنظم الاجتماعي»، ١٣٨٥هـ.ش.
- ناصر مكارم الشيرازي؛ ومعاونوه: تفسير الأمثل، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٧٤هـ.ش.
- ـــــــــــــ: رسالة القرآن، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٧٧هـ.ش.
- السيد الرضي: نهج البلاغة، تح. صبحي صالح، دار هجرت، قم، ١٤١٤هـ.ق.